أثر النحو البصري
في منهج الدرس الإقرائي

م.م. صباح خلف علي
م.م. هشام ستار مهدي

المقدمّة

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسلام على سيّدنا ونبيّنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمّا بعد:

لقد أدّى نشوء علم النّحو وعلم القراءات معًا إلى أن يثري كلا الدّرسين من بعضهما البعض فوائد أدّت إلى وضوح منهجهما في مدّة قياسيّة.

فقد شهد العصر الأول لظهور العلمين صِدامًا منهجيًّا معرفيًّا أدى إلى إثراء الحركة المعرفية لكلا العلمين، وساهم في دفع عجلة البحث في هذا الشأن إلى أقصى مستوياتها، الأمر الذي أنتج مدرسة لغويّة متينة في مدّة قياسية جدّا إذا ما قورنت بغيرها من اللغات، فضلا عن مدرسة إقرائيّة هي أفضل وأدقّ ما أنتجته المجتمعات البشرية في الحقول المعرفيّة.

وتتجلى ملامح هذا الصِّدام المعرفي في ركن موافقة العربية الذي اشترطه القرّاء لصحة القراءة من عدمها.

لقد ساهم النّحو البصريّ في إرساء ملامح منهج الدّرس الإقرائيّ في ضوء دوره الرائد في ضبط العربية التي يقوم عليها الشرط الثَّالث من شروط القراءة الصحيحة، فقد كان مفهوم هذا الركن قبل ذلك عائمًا غير واضح الملامح.

وقد جاء هذا البحث في مطلبين، يسرد المطلب الأول وجهة نظر الدّرسين في الاعتماد على هذا الركن، في ضوء الكلام عمّا يشبه إجماع الصحابة رضي الله عنهم على التوجيه بألّا يُقرأ القرآن إلَّا عالم بالعربيّة، وعلى الاعتقاد الحاكم في ضمائر البصريّين في هذا الشأن من أنه لا يجوز القول في كلام الله تعالى بغير اللغة العالية، وعن نشأة أركان القراءة الصحيحة، وعن أخذ النُّحاة بأركان القراءة بعد رميهم بتخطئة

القراءات القرآنية، وعن وجهة نظر أوْلي الشأن من القرَّاء في ما هو المطلوب من هذا الركن.

أمَّا المطلب الثَّاني فقد اختصّ بالكلام عن منهج الدّرس الإقرائيّ الذي اتّضحت ملامحه بناءً على معطيات الدّرس اللغوي.

المطلب الأول: قراءة تاريخية في أصل الخلاف بين منهج الدّرسين

منهج النّحو البصريّ في التعامل مع الشواهد القرآنيّة.

لقد اتّخذ النّحو البصريّ منهجًا صارما في التعامل مع الشواهد، فلم يكن يقرُّ في أصل منهجه إلَّا باللغة العالية الفصيحة، ثم يعمد إلى تأويل الشواهد التي تخالف الأصول التي أقام عليها درسه، أو يردّها إذا لم تتماش مع التأويل(١).

وذلك لأن النّحو البصريّ وُضع في أصل تكوينه لذات لغة القرآن الكريم ولحمايتها وصيانتها لا لذات اللغة من حيث هي، ويرجع منهج البصريّين هذا إلى ما كان يشبه الظاهرة المستفيضةَ شهرةً في عصرهم، والمفتقرةَ إلى كثير من الوثائق والدلائل في عصرنا، ألا وهي الحرص على أن لا يُقرأ القرآنَ إلَّا عالم بالعربية، حرصًا على كلام الله تعالى من الضياع.

إنَّ هذا البحث يزعم بأن الأمر بتعلّم العربية واشتراطها ركنًا لصحة القراءة من عدمها، والتوجيه بأن لا يُقرأ القرآنَ إلَّا عالم بالعربية نشأ بما يشبه إجماع الصحابة ﷺ في عصر سيدنا عمر ابن الخطّاب ﷺ والتابعين والعلماء رضوان الله تعالى عليهم جميعًا من

(١) ينظر: المدارس النّحوية لشوقي ضيف: ١٨.

بعدهم في ذلك العصر، انطلاقًا من قوله تعالى: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾[١].

إنَّ المشكلة بين منهج الدّرسين تتلخّص في أنَّ نفرا قليلًا من البصريّين فقط هم من قد وقفوا ((إزاء أحرف قليلة في القراءات لا تكاد تتجاوز أصابع اليد الواحدة، وجدوها لا تطَّرِد مع قواعدهم، بينما تطَّرِد معها قراءاتٌ أخرى آثروها))[٢]؛ وذلك ((رغبة منهم في التحري الدّقيق للفظ الذّكر الحكيم ونطقه))[٣].

إنَّ هذه القراءات مدار البحث اصطلح عليها فيما بعد بمصطلح: (القراءات المشكلة) [٤]، وكان الإمام ابن الجزري قد ذكر طرفا منها في كتابه النشر، وذلك ((كإسكان ﴿ بَارِئْكُمْ ﴾ و﴿ يَأْمُرْكُم ﴾ ونحوه، و﴿ سَبَأْ ﴾ و ﴿ يَبُنَيّ ﴾، ﴿ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ ﴾ و﴿ نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ في الأنبياء، والجمعِ بين الساكنين في تاءات البَزّي، وإدغامِ أبي عمرو و﴿ ٱسْطَٰعُوٓاْ ﴾ لحمزة، وإسكانِ ﴿ نِعِمَّا ﴾ و﴿ يَهْدِّى ﴾، وإشباع الياء في ﴿ نَرْتَعِى ﴾ و﴿ يَتَّقِى وَيَصْبِرْ ﴾ و﴿ أَفْئِيدَةً مِنَ النَّاسِ ﴾، وضمِ الْمَلَائِكَةُ اسْجُدُوا، ونصبِ ﴿ كُن فَيَكُونَ ﴾، وخفضِ ﴿ وَٱلْأَرْحَامِ ﴾، ونصبِ ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا ﴾، والفصلِ بين المضافين في الأنعام، وهمزِ ﴿ سَأُقَيْهَا ﴾، ووصلِ ﴿ وَإِنَّ ٱلْيَاسَ ﴾، وألفِ ﴿ إِنَّ هَٰذَانِ ﴾، وتخفيفِ ﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِ ﴾، وقراءةِ ﴿ لَيْكَةَ ﴾ في الشعراء و ص))[٥].

---

(١) سورة الزمر، وسيأتي الكلام عن هذه الجزئية مفصّلا.

(٢) المدارس النّحوية لشوقي ضيف: ١٩.

(٣) المصدر نفسه: ١٥٨.

(٤) ينظر: أثر القراءات القرآنية في الدراسات النّحوية: ٦٣ وما بعدها.

(٥) النشر: ١٠/١.

ومن هنا رُميَ البصريّون بالتعصَّب للأصول النّحوية المتأثرة بالمنطق والفلسفة، والاعتماد عليها كشرط وحيد للأخذ بالقراءة أو ردّها[١].

ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة، لعل من أهمها الآتي:

١. إنَّ أوَّل وأهم ظاهرة تجتمع في القراءات المشكلة وتُلاحظ بوضوح أنَّها كلَّها قراءات مشكلة خرجت عن القياس في العربيَّة، وشكَّلت ظواهر لغويّة خاصَّة ونادرة، كان من غير الممكن للنُّحاة أنَّ يُدرِجوها في القياس بسهولة؛ بسبب وجه الإشكال النّحوي الكبير الذي تحمله تلك القراءات، خاصة وإنَّ بعضها لا يؤيِّدُه استعمال أو لغة سليمة عن العرب.

٢. اشتراط أئمة القراءة في تلك المدَّة موافقة العربيَّة كشرط لصحة القراءة جعل النُّحاة يقيسون القراءة على اللُّغة وليس العكس، مِمَّا أعطى قدسيّة للدّرس اللغوي ولجهوده في هذا الشأن.

٣. يلاحظ من البصريّين في منهجهم أنَّهم قد تشدَّدُوا في الأخذ باللُّغة وبالقراءات دأبًا منهم على حماية القرآن الكريم من كُلِّ لغة ضعيفة قليلة، واعتقادا بأنَّه لا يجوز أن يقال في كلام الله بغير اللُّغة العالية الكثيرة المشهورة، ولعل هذه هي نظريتهم التي كانت حاكمة في ضمائرهم عند تقعيدهم للنَّحو، قال الزَّجَّاج في معرض كلامه عن ضعف همز {مَعَٰيِشَ}[الأعراف: ١٠]: ((وهو كتاب الله عز وجل الذي ينبغي أن يقال فيه إلى ما عليه الأكثر؛ لأنَّ القراءة سُنَّة فالأولى فيها الاتِّباع، والأولى اتِّباع الأكثر))[٢]، فيلاحظ ما أشير إليه في قوله: "ينبغي أن يقال فيه إلى ما عليه الأكثر"،

---

(١) ينظر: أبو علي الفارسي لشلبي: ٤٢٧، الدفاع عن القرآن ضدَّ النّحويين والمستشرقين: ١٥٩.

(٢) معاني القرآن للزَّجَّاج: ٢/ ٣٢١.

وقوله: "والأولى اتِّباع الأكثر"، وما كان ذلك لربما إلَّا بسبب تلك النظرية التي يبدو أنَّها كانت قائمة عندهم.

٤. يظهر أنَّ البصريّين قد اتُّهموا وهمًا بتخطئة بعض تلك القراءات، ثم، وبعد التثبت من آراءهم فيها تبيَّن أنَّهم لم يكونوا يُنكرون القراءة، بل كانوا يؤوِّلونها ويوجهونها ويخرِّجونها على ما يوافق القياس في العربيَّة عندهم، وعلى ما عليه الأكثر والأشهر، وعلى ما يوافق المعنى ويتمه، وتبيَّن أنَّ الخلاف فيها بين المذهبين كان في التوجيه لا في الأخذ بالقراءة أو لا، وفرق كبير بين الاعتراض على القراءة، وبين قبولها والاختلاف في توجيهها وتخريجها.

هذا وإن البصريّين إلى جانب ذلك قد نالتهم التهمة أيضًا بجعل مقاييسهم النّحويّة تلك الشرط الوحيد للأخذ بالقراءة.

فقد أشار بعض المحدثين إلى أنَّ البصريّين لا يعتمدون في قبول القراءة إلَّا على أصولهم النّحوية فقط، غير معتبرين بالشروط والأصول التي وُضِعَت لمعرفة القراءة الصحيحة وقتذاك.

وكان ممن أشار إلى ذلك بوضوح وتصريح هو كل من الدكتور عبد الفتاح شلبي وذلك عند تقريره لمقاييس مدرسة القياس والتي أكد فيها أنَّ النُّحاة لم يكونوا يعتدون بشروط القرَّاء في الأخذ بالقراءة[1] والدكتور أحمد مكي الأنصاري الذي يرى أنَّ البصريّين قد منحوا القاعدة النّحوية مرتبة مقدسة حتى ولو على حساب القراءات، إذ يقول: ((فالقاعدة عندهم مقدسة في أعلى مراتب التقديس، ولا يجوز تعديلها ولا المساس بها، وكل ما يخالفها يجب أن يُعدَّل، أو يرفض... حتى ولو كانت قراءة سبعية

(١) ينظر: أبو علي الفارسي لشلبي: ٤٢٧.

محكمة))[١]، والدكتور غانم قدوري الحمد في كتابه (محاضرات في علوم القرآن)، إذ يرى أنَّ النُّحاة اشترطوا أن توافق القراءة الكثير من كلام العرب، وأنَّهم لم يكتفوا بصحة السند[٢]، وما الكثير الذي أشار إليه الدكتور غانم الحمد إلَّا ما يجري على مقاييسهم النّحوية؛ لأنَّهم كانوا يطرحون القليل والشاذَّ ولا يعوّلون عليه، وما السند إلَّا الأثر، وتلك أدلة صارخة على أنَّ المُحْدَثين كانوا يعتقدون أنَّ البصريّين كانوا لا يعتدون بشروط القراءة الصحيحة على ما أقره أئمة القراءة.

نشأة أركان القراءة الصحيحة:

أولا: ركن الإسناد:

يمكن أن تُلَخَّصَ حكاية معايير القراءة الصحيحة بأنَّها كانت في زمن النَّبيﷺ مقتصرة فقط على صحة ثبوتها عن رسول الله ﷺ وقد استمر اعتماد هذا الشرط ضابطًا وحيدًا لمعرفة صحة القراءة إلى قبيل جمع سيدنا عثمان ﷺ الناس على المصحف الإمام[٣].

ومن أدلة ذلك ما ورد في قصة سيدنا عمر ابن الخطّاب ﷺ مع سيدنا هشام ابن حكيم ﷺ حين سمعه سيدنا عمر ﷺ يقرأ سورة الفرقان على غير ما اقرأه رسول الله ﷺ فاحتكما إلى رسول الله ﷺ فاقر النَّبي ﷺ كلتا القرَّاءتين، وقال ﷺ: ((هكذا أنزلت، إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه))[٤].

---

(١) الدفاع عن القرآن ضدَّ النّحويين والمستشرقين: ١٥٩.

(٢) ينظر: محاضرات في علوم القرآن: ١٤١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٥وما بعدها.

(٤)مسند أحمد: رقم ٢٧٧، ص: ٤٠، ويُلاحظ أنَّه لم يُرجع بهم إلى رسم مصحف أو موافقة عربية، بل إلى ثبوتها عنه ﷺ فقط.

ولم يكن النُّحاة البصريّون ينكرون الأخذ بهذا الشرط، فقد كان السلف والمتقَدِّمُون من العلماء –رحمهم الله تعالى– يعبِّرون عن السند بأنَّ القراءة سُنَّة[١].

وتشير بعض النصوص إلى أنَّ القرَّاء كانوا يعُدُّون قراءة العامَّة[٢] في الفصاحة وصحة السند، ويعُدُّونها سببًا لقوة الاختيار، وقد يأتي بعدها في تلك القوة عندهم قراءة أبي عمرو ثُمَّ الكسائي[٣]، مع أنَّ خلطًا في هذا الباب وقع عند بعض المتأخرين[٤]، فتوهم أنَّ القرَّاء قد جعلوا قراءة العامَّة شرطًا لصحة القراءة، وليس ذلك، إذ لا دليل عليه، بل النص أنَّهم عدُّوا ما اجتُمِع عليه في قراءة العامَّة سببًا قويًّا للاختيار؛ لصحة سنده، ولفصاحته، وليس شرطًا لصحة القراءة من عدمها[٥]، ومهما يكن فقراءة العامَّة عندهم إذن في أعلى مرتبة صحة السند.

وتُظهر الأدلة أنَّ البصريّين كانوا وقَّافين عند شرط الإسناد أيضًا، فقد رُوي عن أبي عمرو بن العلاء أنَّه كان يقول: ((لولا أنَّه ليس لي أن أقرا إلا بما قرأت، لقرأت حرف كذا: كذا، وحرف كذا: كذا))[٦].

---

(١) ينظر: محاضرات في علوم القرآن: ١٣٥وما بعدها.

(٢) المقصود بقراءة العامَّة عند القرَّاء ما اتفق عليه أهل المدينة وأهل الكوفة، وقد يعدون منها ما اجتمع عليه أهل الحرمين أيضًا، ويعتقدون أنها القراءة التي قرأها رسول الله ﷺ على جبريل عليه السلام في العرضة الأخيرة مرتين في العام الذي قبض فيه ﷺ وقد يطلق لفظ العامَّة في كتب النّحو ويقصد بهم أهل الحضر والأمصار ممن يتكلم بالعربية دون غيرهم من الأعاجم. ينظر: جمال القرَّاء: ٥٢٢، المرشد الوجيز: ١٧٢، إسفار الفصيح:٣١٥/١.

(٣) ينظر: جمال القرَّاء: ٥٢٢.

(٤) ينظر: صفحات في علوم القراءات: ٥٦.

(٥) ينظر: جمال القرَّاء: ٥٢٢، المرشد الوجيز: ١٧٢.

(٦) النشر: ١٧/١، و ينظر: السبعة: ٨٢.

وصحَّ عنه أنَّه كان لا يقرأ بما لم يتقدمه فيه أحد، وحين سأله تلميذه أبو زيد اللغوي إن كان سمع كل ما أخذه وقرأ به؟ قال له أبو عمرو: ((لو لم أسمعه من الثقات لم أقرأ به؛ لأنَّ القراءة سنَّةٌ))[١].

وهذا سيبويهِ -إمام النُّحاة- يستجيد النصب في قراءة من قرأ[٢] {وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَٰهُمْ} [فصلت: ١٧]، غير أنَّه يعرِّض بسند القراءة بقوله: ((إلا أنَّ القراءة لا تُخالف؛ لأنَّ القراءة السُنَّة))[٣].

وقال الزَّجَّاج بعد أن ذكر تعدد القراءات في {عَبَدَ} من قوله تعالى: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [المائدة: ٦٠]: ((ولا تقرأنَّ بهذين الوجهين وإن كانا جائزين؛ لأنَّ القراءة لا تُبتدع على وجه يجوز، وإنَّما سبيل القراءة اتِّباع من تقدم))[٤].

وكان أبو علي الفارسي يقول: ((وليس كل ما جاز في قياس العربية تسوغ التلاوة به حتى ينضم إلى ذلك الأثر المستفيض بقراءة السلف، وأخذهم به؛ لأنَّ القراءة سنَّة))[٥].

وقد تضافرت الأدلة أيضًا في الدلالة على أنَّ البصريّين كانوا يأخذون بقراءة العامَّة، وهي عندهم على ما سَلف ذِكره من الفصاحة وعُلوِّ السند، ويقفون عندها، ويعُدُّون صحة سندها حتى ولو على حساب أصولهم النّحوية، ومن ذلك اختيار أبي عمرو وعيسى ابن عمر ويونس ابن حبيب وأبي عمر الجرمي (ت٢٢٥هـ)[٦] لقراءة

---

(١) جامع البيان: ١٤٨.

(٢) وهي قراءة شاذَّة، قرأ بها الحسن والمفضَّل. ينظر: الكامل للهذلي: ٦٣٢.

(٣) الكتاب: ١٤٨/١.

(٤) معاني القرآن للزَّجَّاج: ١٨٨/٢.

(٥) الحجة لأبي علي الفارسي: ٤٠/١.

النصب في {وَٱلطَّيۡرُۖ} من قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَۖ﴾ [سبأ: ١٠] لأنَّها قراءة العامَّة(١).

ومنه أنَّ سيبويهِ استحسن قراءة النصب في قوله تعالى: {وَٱلسَّارِقَ وَٱلسَّارِقَةَ} [المائدة: ٣٨] واستجاده، وجعله من القوة بمكان، ولكنَّه عرَّض بسنده إزاء سند قراءة العامة بقوله: ((ولكن أَبَتِ العامَّة إلَّا القراءة بالرفع))(٢)، فهذا وغيره كثير يدل على أخذ البصريّين بهذا القيد بقوة.

ثانيًا: ركن موافقة رسم أحد المصاحف العثمانيّة:

ثُمَّ، وبعد أن أجمع الصحابة ﷺ على المصحف الإمام، أصبحت موافقة رسم أحد المصاحف العثمانية شرطًا إضافيًّا لصحة القراءة(٣).

إلى هنا يظهر بوضوح أنَّ هذين الشرطين كانا معتمدين لمعرفة القراءة الصحيحة زمنَ النُّحاة الأوائل وقبله، فهذان الشرطان –إذن– موجودان مشهوران قبل وضع النّحو وتقعيده.

أمَّا فيما يتعلق بموقف البصريّين من ركن موافقة رسم المصحف الإمام فيقولون ثَمَّ: ((القراءة بخلاف ما في المصحف لا تجوز، لأنَّ المصحف مُجمَع عليه، ولا يُعَارَض الإجماع بروايةٍ لا يُعلَم كيف صحتها))(٤).

---

(١) ينظر: المقتضب: ٢١٢/٤.

(٢) الكتاب: ١/ ١٤٤.

(٣) ينظر: محاضرات في علوم القرآن: ١٣٧ وما بعدها.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج: ٣٧٤/١.

ومنه أنَّ الزَّجَّاج حين اعترض على قراءة أبي عمرو لقوله تعالى: {إنَّ هـذين لساحران} بطه، علل ذلك بمخالفتها رسم المصحف، قال: ((لا أُجيز قراءة أبي عمرو؛ لأنَّها خلاف المصحف))(١).

فهذا وغيره كثير يدل على أنَّ رسم المصحف كان أحد المعايير المعتمدة من قِبَل النُّحاة الأوائل في معرفة القراءة الصحيحة واعتمادها.

ثالثًا: ركن موافقة العربيّة:

وبقي الشرط الأخير، وهو موافقة العربية، ولا يُعلم على وجه الدقة متى أوما هي الظروف التي أدَّت إلى اعتماده شرطًا لصحة القراءة، فقد عَمِيَت على الباحث أنباؤه ونصوصه، ولكن، ومن الوارد جدًّا أن يكون اعتماد هذا الشرط نتج عن ظاهرة فشوِّ اللحن في اللسان العربي عامّة، وفي لغة القرآن الكريم بشكل خاصّ، وأنَّ أسباب ظهور هذا الشرط، هي نفسها الأسباب التي أدَّت إلى نشوء علم النّحو أواخر القرن الأوَّل وأوائل القرن الثاني للهجرة، وهو أمر يُعَدُّ مقبولًا وممكنًا جدًّا.

فقد ذَكَرَت بعضُ الأخبار أنَّ سيدنا عمر ابن الخطّاب ﷺ كان قد أمر أن لا يُقرِئ القرآنَ إلا عالم باللغة، وتظافرت معها أخبار أخرى تشير إلى اهتمامه ﷺ باللغة وعلم العربية عامّة، ولكنَّ ذكرا لم يشتهر لهذا الشرط وقتذاك.

وفي دراسة نادرة النتائج للدكتور غانم قدوري الحمد في كتابه: (أبحاث في العربية الفصحى)، قدَّم سيلا من الأدلة على أنَّ سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ هو أوَّل من أمر بالاهتمام بالعربية وتعلمها، ومنها رواية الصحابيّ بريدة بن الحصيب الأسلميّ ﷺ والتي

(١) ينظر: البحر المحيط: ٦/٢٥٥، إبراز المعاني: ٣٩٧.

عبَّر عنها الدكتور غانم الحمد بأنَّها ((من الروايات النادرة التي لم يطَّلع عليها الباحثون في تاريخ النّحو العربي))[١].

فقد روى الخطيب البغداديّ ما نصّه: ((أنا أبو نعيم أحمد بن عبد الله الحافظ باصبهان، نا محمد بن علي بن حبيش، حدثنا حبّان بن إسحاق البلخيّ، نا محمد بن الفضيل، نا العوّام بن حوشب، نا الخزرج بن أشيم، عن عبيد الله بن بريدة، عن أبيه قال: كانوا يُؤمرون، أو: كنّا نؤمر أن نتعلم القرآن، ثم السُّنة، ثم الفرائض، ثم العربية: الحروف الثلاثة، قال: قلنا: وما الحروف الثلاثة؟، قال: الجرّ والرفع، والنّصب))[٢].

إنَّ علاقة هذه الرواية ومثيلاتها بالنّحو البصريّ تتمثل في أن سيدنا بريدة الأسلميّ ﷺ كان قد أقام بالبصرة طيلة خلافة سيدنا عمر ابن الخطاب ﷺ [٣]، وقد ذكرت بعض الروايات أنَّ سيدنا عمر ابن الخطاب ﷺ أمر سيدنا أبا موسى الأشعريّ ﷺ أن مُر من قِبلك بتعلّم العربية[٤]، وأنّ سيدنا الإمام الحسن البصريّ رحمه الله قال للسائل عن تعلّم العربيّة أو عن المصحف ينقط بالعربيّة: ((أوما بلغك كتاب عمر ابن الخطاب أن تَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ، وَأَحْسِنُوا عِبَارَةَ الرُّؤْيَا، وَتَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ))[٥]، فهذه الروايات بمجموعها تشير إلى الدور البصريّ الواضح في الاعتناء بهذا الدّرس، وإلى الغاية من هذا الاعتناء.

ومهما يكن من شيء فالظاهر أنَّ شرط موافقة العربية كان موجودًا أيضًا ومشهورا في الوقت الذي نشأ فيه علم النّحو، ويدلُّ عليه شدَّة اعتماد النُّحاة القرَّاء له في الأخذ

---

(١) ينظر: أبحاث في العربية الفصحى: ٢٦-٣٨.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي: ٢٥/٢.

(٣) ينظر: أسد الغابة لابن الأثير: ٣٦٧/١، التاريخ الكبير للبخاريّ: ١٤١/٢.

(٤) ينظر: إيضاح الوقف للأنباري: ٣١/١.

(٥) المصاحف لأبي داود: ٣٢٨.

بالقراءة وتصحيح النص القرآني، فالمحاولات الأولى لمواجهة ظاهرة اللحن في القرآن الكريم كانت عبارة عن ردِّ الكلام إلى مقاييس العرب ومجاريها في الإعراب في كلامها، ومنه الحادثة الشهيرة بين سيدنا عمر ﷺ والأعرابي[١].

إذن؛ فالشروط الثلاثة: صحة السند، وموافقة رسم المصحف، وموافقة العربية، كانت موجودة مشهورة معتمدة من العلماء في زمن تقعيد النّحو، مع اختلاف طفيف؛ ومهم جدًّا في الوقت ذاته في بعض التفاصيل عما يشهده اليوم.

وكان الدكتور غانم قدوري الحمد قد توصل إلى أنَّ أقدم ذكر لهذه الشروط مجتمعة ورد على لسان عبيد الله القاسم بن سلَّام (ت٢٢٤هـ)، نقله عنه أبو بكر الأنباري (ت٣٢٨هـ) وهو يوضح رأيه في كيفية الوقف على هاء السكت في مثل قوله تعالى: ﴿يَتَسَنَّهْ﴾ و﴿ٱقْتَدِهْ﴾ و﴿حِسَابِيَهْ﴾ و﴿مَا هِيَهْ﴾، يقول أبو عبيد: ((الاختيار عندي في هذا الباب كله الوقوف عليها بالهاء، بالتعمُّد لذلك؛ لأنَّها إن أُدرِجت في القراءة مع إثبات الهاء كان خروجا من كلام العرب، وإن حُذِفت في الوصل كان خلاف الكتاب، فإذا صار قارئها إلى السكت عندها على ثبوت الهاءات اجتمعت له المعاني الثلاثة: أن يكون مصيبًا في العربية، وموافقا للخط، وغير خارج من قراءة القرَّاء))[٢].

أمَّا عن موقف البصريّين من شرط موافقة العربية، وهو الذي تدور حوله المشكلة، وهو أساس ظاهرة تخطئة النُّحاة للقراءات، وأصل الإشكال فيه أنَّ النُّحاة لا يأخذون على هذا الشرط إلا ما وافق أصولهم وأقيستهم مع موافقته للأثر، وأصولهم مختلفة فيما بينهم في ذلك.

---

(١) ينظر: سبب وضع علم العربية: ٣٠.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٣١١، وينظر: محاضرات في علوم القرآن: ١٣٤.

فيبدو أنَّ البصريّين كانوا في الغالب –إلى جانب أخذهم بالرسم والأثر– لا يأخذون إلَّا بما جاء على اللُّغة العالية الكثيرة المشهورة، ويعرِّضون بلغة القراءة التي هي دون الأَولى، أو يؤولونها إذا خالفت أصولهم، أو يرُدُّونها اذا لم تتماش مع التأويل.

فمن المعلوم عن البصريّين أنَّهم اتخذوا منهجًا صارمًا في التعامل مع الشواهد، واطِّراد القاعدة، ((فقد تشددوا فيه تشددا جعلهم يطرحون الشاذ ولا يعولون عليه في قليل أو كثير، وكلما اصطدموا به خطَّؤوه أو أوَّلوه))[١]، والكوفيون –بزَعمِهم– قد فتحو باب القياس في القراءات على مصراعيه[٢].

المطلب الثَّاني: أثر النّحو البصريّ في ركن موافقة العربية

لمّا كان منهج النّحو البصريّ صارمًا في التعامل مع الشواهد كما بيّنّا؛ كان لزاما على القرّاء أن يحدّدوا منهجهم بالدقّة التي تسمح لهذا الشرط أن يكون أكثر دقّة في التعبير عن واقع الرواية الصحيحة، إذ إنَّ أئمة القراءة ((لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللُّغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصحّ في النقل، والرِّوايةُ إذا ثبتت لا يرُدُّها قياس عربية ولا فشوُّ لغة؛ لأنَّ القراءة سُنَّة متَّبعة يلزم قبولها والمصير إليها))[٣].

إنَّ جهود النّحو البصريّ الرائدة ادّت إلى ضبط المفاهيم اللغويّة التي مكّنت القارئ من التعامل مع الروايات المختلفة وتمحيصها والتثبت منها.

---

(١) المدارس النّحوية لشوقي ضيف: ١٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٨.

(٣) جامع البيان: ٢/٨٦٠.

وقد انبرى لهذه المهمّة الإمام ابن الجزريّ، فحدد ملامح هذا الركن بما يتوافق مع واقع الروايات المتواترة، فجعل ضابط موافقة العربية متحقق ولو بوجه من وجوه العربيّة، وبهذا أصبح هذا الركن أكثر دقة في التعبير عن واقع الرواية الصحيحة.

وبناءً على ذلك أصبح القرَّاء أكثر مرونة في اعتمادهم على هذا الشرط من البصريّين والنُّحاة عمومًا، فموافقة العربية عندهم متحققة ولو بوجه، يقول الإمام ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): ((وقولنا في الضابط ولو بوجه، نريد به وجهًا من وجوه النّحو، سواء كان أفصح أم فصيحًا، مجمعًا عليه أم مختلفًا فيه اختلافًا لا يضر مثله إذا كانت القراءة ممَّا شاع وذاع وتلقَّاه الأئمة بالإسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية))[١].

فمن المعلوم أنَّ علم القراءات لم يكن قد استقرَّ على ما يشهده اليومُ، وأنَّ شروط القراءة الصحيحة لم تفتأ تتعرض كل حين إلى التطور الطفيف عند أئمة القراءة، الذي كان يشكل فرقًا كبيرًا عند أئمة النّحو، فتارة المعيار فيها هو التواتر وموافقة العربيَّة والرسم[٢]، وتارة الكثرة والشهرة[٣]، وتارة الشهرة دون التواتر، وتارة موافقة العربيَّة ولو بوجه[٤]، ومثلُه في رسم المصحف، فهي –من وجهة النظر الخاصَّة بالبحث– لم تستقرَّ تمامًا على الوجه النهائي إلَّا في القرن التَّاسع للهجرة بعد تحقيق خاتمة الحفاظ والمحققين الإمام محمد ابن الجزري لعلمي التجويد والقراءات، ونلاحظ هنا طول المُدَّة بين زمن

(١) النشر: ١/١٠.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٣١١، وينظر: محاضرات في علوم القرآن: ١٣٤.

(٣) ينظر: السبعة: ٨٧.

(٤) ينظر: النشر: ١/٩.

استقرار علم النّحو الذي استقر في القرن الرَّابع للهجرة تقريبًا، وزمن استقرار علم القراءات.

ولعل من الغريب القول بأنَّ القراءات لم تستقر تمامًا إلَّا بجهود ابن الجزري في القرن التَّاسع للهجرة، ولكن تلك هي الحقيقة التي تظهر للبحث، فمن جهوده المهمة التي غيرت وجه علم القراءات إلى هذا اليوم هو:

١. إثباته التواتر في القراءات الثلاث المتممة للعشرة، والتي كانت قبله تعد من غير السبعة الصحيحة، بل إنَّ نحاة ممن عاصروه –كابن هشام– قد عدوها شاذَّة.
٢. تحقيقه لطرق الأداء التي ظل الخلاف فيها طويلا جدًّا حتى حققها هو، واشترط لها شروط البخاري من المعاصرة واللقيا، وقننها وبينها، وردّ بعضها، وأدخل منها في القراءة الصحيحة زهاء ألف طريق، وكانت القراءات الصحيحة قبله تُقصر في الغالب على السبع المقتصرة على طريق واحد لكل راو، ومن هنا نشأ ما يسمى بالقراءات العشر الكبرى.
٣. وعلى يديه كان آخر ما خطَّه قارئ على شروط القراءة الصحيحة، بتقييده شرط موافقة العربية بضابط: (ولو بوجه)، وشرط الرسم بضابط: (ولو احتمالا)، وهذه الجهود كان لها الأثر الواضح الكبير على علم القراءات، ورغم أنَّها تعد تعديلات طفيفة في منهج علم القراءات، إلَّا أنَّها –من وجهة النظر الخاصة بالبحث– ذات أثر كبير جدًّا في التقعيد النّحوي لو أنَّ أئمة النّحو الأوائل أدركوها، ووقفوا على تفاصيلها، والله أعلم[١].

(١) ينظر: الإمام ابن الجزري وجهوده في علم القراءات لرابح دفرور: ٢٦٦وما بعدها، ٢٧٠وما بعدها، ٣٠٨ وما بعدها.

أمَّا النُّحاة –والبصريّون منهم على وجه الخصوص– فموافقة العربية عندهم ليس إلَّا أن توافق القراءة أصولهم النّحوية، وليس ذلك حتى تأتي على اللُّغة الكثيرة، يقول الدكتور غانم قدوري الحمد: ((لكنَّ النُّحاة اشترطوا أن تكون القراءة موافقة للكثير من كلام العرب، ولا يكتفون بصحة الرِّواية))[١].

واعتماد البصريّين والنحاة عمومًا في هذا الشرط على أصولهم هو الذي أدَّى بهم إلى أن يصفوا ((بعض القراءات بالضعف أو الشذوذ، وهو موقف لا يرتضيه علماء القراءة، لأنَّ القواعد التي وضعها النُّحاة جاءت لاحقة، ووُضِعت لغرض تعليمي يستند إلى الظواهر المطَّردة، ولا يُعنى كثيرًا بالظواهر المنفردة، والقراءات مهما كان موقف النّحويين منها فإنَّها أكثر تعبيرًا عن واقع العربية في فترة ظهور الإسلام، من حيث الأصوات والمفردات والتراكيب))[٢].

وأخيرا فإنَّ القرَّاء لم يكونوا يأبهون بأقوال النُّحاة، فقبول القراءة أو ردُّها ليس مرجعه إلى النُّحاة، بل هو حق مطلق لأئمة القراءة، ((وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللُّغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرِّوايةُ إذا ثبتت لا يرُدُّها قياس عربية ولا فشوُّ لغة؛ لأنَّ القراءة سُنَّة متَّبعة يلزم قبولها والمصير إليها))[٣].

الخلاصة:

---

(١) محاضرات في علوم القرآن: ١٤١.

(٢) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(٣) جامع البيان: ٢/٨٦٠.

١. لقد ساهم علماء العراق من النّحاة البصريّين في إرساء ملامح منهج الدّرس الإقرائيّ من خلال دورهم الرائد في ضبط العربية التي يقوم عليها الشرط الثَّالث من شروط القراءة الصحيحة، فقد كان مفهوم هذا الركن قبل ذلك عائمًا غير واضح الملامح.

٢. إنَّ منهج الدّرس الإقرائي قد تأثر تأثرًا واضحا بجهود علماء العراق من نحاة البصرة في تحديد شرط ركن موافقة العربية من بين أركان صحة القراءة ليكون أكثر دقة في التعبير عن واقع القراءات القرآنيّة.

٣. لقد كان ركن موافقة العربية الذي وضعه علماء القراءات قد أعطى حجة قوية للنحاة في نقد بعض القراءات القرآنية المشكلة، وتأويلها، أو ردّها إذا لم تتماش مع التأويل.

٤. إن منهج الدّرس الإقرائيّ لم يستقرّ تمامًا إلَّا بجهود ابن الجزريّ في القرن التَّاسع الهجري، في حين إنَّ الدّرس اللغوي قد استقرّ منهجه في القرن الرَّابع الهجري تقريبًا، وكان ذلك أحد الأسباب التي أدّت إلى التأثير على منهج الدّرس الإقرائيّ، وإنَّ القرَّاء قد صاروا أكثر مرونة في اعتمادهم على هذا الركن من النُّحاة، وذلك بعد جهود الإمام ابن الجزريّ، فموافقة العربية عندهم متحققة ولو بوجه، وفي مقابل ذلك تشدد النُّحاة فلا يعولون على اللغة التي هي دون الأولى والأفصح، غيرةً منهم على أن لا يقال في كتاب الله تعالى بغير اللغة الأعلى والأفصح.

٥. يظهر أنَّ البصريّين لم يكونوا يذهبون إلى أنَّ أصولهم وأقيستهم هي المعيار الوحيد لصحة الأخذ بالقراءة، بل يعتدون ببقية الشروط الأخرى لصحة الأخذ بها، فيرُدُّون القراءة التي جاءت على اللُّغة الكثيرة العالية التي توافق أصولهم إن خالفت شرط صحة السند، أو شرط موافقة رسم المصحف.

المصادر والمراجع

١. **أبحاث في العربية الفصحى:** للدكتور غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع–عمَّان، ط١، (١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م).

٢. **إبراز المعاني من حرز الأماني:** للإمام عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقي (ت٦٦٥هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوه عَوَض، دار الكتب العلمية–بيروت، ط١، (د. ت).

٣. **أبو علي الفارسي:** للدكتور عبد الفتَّاح شلبي، دار المطبوعات الحديثة–جدة، ط٣، (١٤٠٩هـ=١٩٨٩م).

٤. **أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية:** للدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة علي جراح الصباح–الكويت، ط١، (د.ت).

٥. **أسد الغابة في معرفة الصحابة:** لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد، المعروف بابن الاثير (ت٦٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض–عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية–بيروت، ط١، (١٤١٥هـ=١٩٩٤م).

٦. **إسفار الفصيح:** لمحمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (ت ٤٣٣هـ)، تحقيق: أحمد بن محمد بن سعيد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية–المدينة المنورة، ط١، (١٤٢٠هـ).

٧. **الإمام ابن الجزري وجهوده في علم القراءات:** للدكتور رابح دفرور، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية/الجزائر–قسنطينة/كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية/قسم الكتاب والسنة/شعبة القراءات، لسنة: (٢٠٠٣م).

٨. **إيضاح الوقف والابتداء:** لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللُّغة العربية-دمشق، ط١، (١٣٩١هـ=١٩٧١م).

٩. **البحر المحيط:** لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. صدقي محمد جميل، دار الفكر-بيروت، ط١، (١٤٢٠هـ).

١٠. **التأريخ الكبير:** لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن المعلِّمي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، (د.ت).

١١. **التيسير في القراءات السَّبع:** للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني(ت٤٤٤هـ)، عني بتصحيحه: أوتويرتزل، دار الكتاب العربي-بيروت، ط٢، (١٤٠٤هـ=١٩٨٤م).

١٢. **جامع البيان في القراءات السبع المشهورة:** للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، جامعة الشارقة-الإمارات، ط١، (١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م).

١٣. **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:** لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض، ط١، (د. ت).

١٤. **جمال القُرَّاء وكمال الإقراء:** للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد المعروف بعلم الدين السخاوي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: عبد الحق عبد الكريم سيف القاضي، مؤسسة الكتب الثقافية-بيروت، ط١، (١٤١٤هـ=١٩٩٩م).

١٥. **الدفاع عن القرآن ضد النّحويين والمستشرقين:** للدكتور أحمد مكي الأنصاري، دار المعارف-مصر، ط١، (١٣٩٣هـ=١٩٧٣م).

١٦. **سبب وضع علم العربية:** لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: د. مروان العطية، دار الهجرة-بيروت/دمشق، ط١، (١٤٠٩هـ=١٩٨٨م).

١٧. **السبعة في القراءات:** لأحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعاف-مصر، ط٢، (١٤٠٠هـ=١٩٨٠م).

١٨. **صفحات في علوم القراءات:** للدكتور عبد القيوم عبد الغفور السندي، المكتبة الإمدادية-مكة المكرمة، ط١، (١٤١٥هـ).

١٩. **الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها:** لأبي القاسم يوسف بن جبارة بن محمد الهُذَلي المغربي (ت٤٦٥هـ)، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للنشر والتوزيع-القاهرة، ط١، (١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م).

٢٠. **كتاب المصاحف:** للإمام أبي بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني المعروف بابن أبي داود (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق: د. محب الدين عبد السبحان واعظ، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط٢، (١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م).

٢١. **الكتاب لسيبويه:** للإمام أبي بشرٍ عمرِو بن عثمان بن قِنَبْر الحارثيّ بالولاء، المُلقَّبِ سيبويهِ (ت١٨٠هـ): تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط٣، (١٤٠٨هـ=١٩٨٨م).

٢٢. **محاضرات في علوم القرآن:** للدكتور غانم قدوري الحمد، دار عمار-عمان، ط١، (١٤٢٣هـ=٢٠٠٣م).

٢٣. **المدارس النّحوية:** للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف-مصر، ط٧.

٢٤. **المرشد الوجيز إلى علم تتعلق بالكتاب العزيز:** لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت٦٦٥هـ)، تحقيق: طيار آلتي قولاج، دار صادر-بيروت، ط١، (١٣٩٥هـ=١٩٧٥م).

٢٥. **مسند أحمد:** للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط١، (١٤٢١هـ=٢٠٠١م).

٢٦. **معاني القرآن وإعرابه للزجاج:** لإبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزَّجاج (ت٣١١هـ)، عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب-بيروت، ط١، (١٤٠٨هـ=١٩٨٨م).

٢٧. **المقتضب:** لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمه، عالم الكتب-بيروت، ط١، (د. ت).

٢٨. **النشر في القراءات العشر:** للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: الشيخ محمد علي الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، (د. ت).